الاجتهاد

مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الإسلامي

العدد الرابع والأربعون

السنة الحادية عشرة

خريف العام ١٩٩٩ـ ١٤٢٠هـ

رئيسا التحرير
الفضل شلق ورضوان السيد

مدير التحرير المسؤول
محمد السماك

تصدر عن :
دار الاجتهاد للابحاث والترجمة والنشر
ص.ب. : 5581/14 ــ بيروت ــ لبنان ــ تلفون : 866666، 862205
ساقية الجنزير ــ بناية برج الكارلتون ــ الطابق الثاني

صورة مغربية للامبراطورية العثمانية خلال القرن السادس عشر: نموذج التمكروتي

مصطفى الغاشي

I ـ في السياق التاريخي والعلاقات المغربية العثمانية:

ترجع وقائع رحلة «النفحة المسكية في السفارة التركية» لعلي التمكروتي إلى أواخر النصف الثاني من القرن السادس عشر، وتحديداً عام 1589، وهي الفترة التي تتزامن مع انعطاف الدولة السعدية باتجاه النمو والقوة، كدولة ذات وزن إقليمي: سياسياً وعسكرياً بمنطقة شمال أفريقيا[1]، ولعل الحدث الكبير الذي يؤرخ لهذا المنعطف هو معركة وادي المخازن خلال غشت (آب/ أغسطس) 1578، التي تلخص السياسة التي انتهجها السعديون منذ وصولهم إلى السلطة بالمغرب، توحيد البلاد تحت سلطة مركزية واحدة، وبمعنى آخر القضاء على الأطراف المناهضة أو المنافسة للحكم السعدي ـ مواجهة التدخلات الخارجية سواء كانت من جهة الشمال ـ الإسبان والبرتغال ـ أو من جهة الشرق الأتراك العثمانيين. إن هذه القوى هي التي شكلت أطراف الصراع بحوض البحر الأبيض المتوسط خلال القرن السادس عشر[2]. ولا أحد ينكر القيمة الاستراتيجية لهذه المنطقة على مستوى صراع هذه الأطراف.

---

(1) حسن إبراهيم شحاته، أطوار العلاقات المغربية، الإسكندرية 1981، ص 312.

(2) القشتالي، عبد العزيز: مناهل الصفا في ذكر موالينا الشرفا، تحقيق عبد الكريم كريم، الرباط، بدون تاريخ، ص 1.

على مستوى آخر تميزت هذه المرحلة أيضاً بوضع داخلي مطبوع بالصراع على الحكم خاصة بعد إعلان وفاة المولى عبد الملك، وتولية ابنه المتوكل... غير أن هذه المشكلة لا يمكن التعاطي معها دون إقحام دور الأطراف الخارجية التي كانت تريد الاستفادة من هذا الوضع المتأزم سياسياً واجتماعياً: رغبة البرتغال في التدخل العسكري، وجهود الأتراك العثمانيين لضم المغرب لإمبراطوريتهم، خاصة بعد تحرير تونس من يد الإسبان، وإبداء الرغبة في تبني قضية المتوكل المطالب بعرش المغرب. إن المسألة هنا ليست مسألة تعاطف مع المتوكل، وإنما هي تتجاوز ذلك إلى وضع المغرب كله في استراتيجية الأتراك العثمانيين التوسعية، فضم المغرب يعني تأمين الحدود الغربية للامبراطورية الشاسعة، ورسالة تهديدية إلى الإسبان والبرتغال لدفعهم إلى نوع من العمل الدبلوماسي: أي التقارب... ربط العلاقات السياسية... إلخ[1]. على مستوى الأحداث، فقد جاء نزول البرتغال بأصيلا وضعاً استثنائياً سوف يؤدي إلى الالتفاف حول السعديين ضد البرتغال وحليفهم المتوكل، وقد وصف الفراني هذه الحالة بقوله: «ولما سمعت جنود الله وأنصاره وحماة دينه من العرب والعجم... حملتهم الغيرة الإسلامية والحمية الإنسانية... وضجوا عند ذلك بالتهليل والتكبير والدعاء له بالإسلام والنصر والتمكين» (يقصد عبد الملك)[2].

وإذا كان الانتصار الذي حققه المغاربة في معركة وادي المخازن قد عزز موقع المغرب بالمنطقة، فقد دشن المغرب عهداً جديداً هو عهد أحمد المنصور الذهبي. وقد أورد القشتالي نصاً يصف فيه ملامح هذا العهد الجديد: «لما كانت وقعة وادي المخازن ونصر الله دينه، وكبت الكفر وأهله، واستوثق الأمر للمنصور كتب إلى صاحب القسطنطينية العظمى وهو يومئذ مراد بن سليم العثماني، وإلى سائر ممالك الإسلام المجاورين للمغرب

(1) عبد الكريم كريم: المغرب في عهد الدولة السعدية، البيضاء، 197، ص ص 97 ـ 101.
(2) الأفراني، محمد، نزهة الحادي لملوك القرن الحادي، تحقيق سيد هوداس، بدون تاريخ، ص 156.

يعرفهم بما أنعم الله به عليه من إظهار الدين وهلاك عبدة الصليب واستئصال شأفتهم، فوردت عليه رسل السلطان مراد العثماني وسائر البلاد الأخرى»[1].

وإذا كانت معركة وادي المخازن استطاعت أن تحقق للمغرب ما حققته على المستوى السياسي والعسكري والدبلوماسي... فإن غزو السودان والتوسع على حسابه حقق للمغرب الغنى الاقتصادي الضخم «وها هم سادتنا الأشراف خلّد الله ملكهم بعدما حضنوا أرضا المغرب ونفوا عنه رجس الكفر امتثلوا السنة... فيدخلون بلاد السودان يملكونها ويستولون على سائر أقاليم الأرض، ويملكونها منهم بنص حديث المهدي الذي يملك الأرض ويطهرها من ظلم جبابرة الأعاجم وجورها يرضي بها ساكن السماء وساكن الأرض»[2]. أما القشتالي فيقول: «وهو اليوم أيده الله لهذا العهد وافر العدد والمدد مراش الجناح بما أتته به... معادن الذهب على التوسع في الإنفاق الذي لا يخشى عيلة ولا فقراء»[3].

II ـ ملاحظات أساسية حول الرحلة:

مما يمكن ملاحظته خلال هذا العهد أي العهد السعدي وما سوف يليه، أن الرحلة أصبحت تقليداً أصيلاً عند المغاربة... وعلى الرغم من توزعها ما بين رحلة حجازية، وسفارية، وعملية... فإنها في الواقع تمثل نسيجاً متداخلاً، إذ لا نجد رحلة مغربية لا تتداخل فيها هذه الأهداف كلياً أو جزئياً... هذا فضلاً عن التواصل الثقافي والعلمي والروحي الذي تمثله بين المشرق والمغرب[4]. ولعل رحلة التمكروتي هي إحد النماذج على هذا المستوى ـ رحلة سفارية ـ «ثم دخلنا تونس وزرنا فيها أبا محمد سيدي عبد الله بن علي... وزرنا ابن عرفة، ابن عبد السلام وسيدي ماضي صاحب

(1) القشتالي، مصدر، ص ص 25 ـ 50.
(2) علي التمكروتي، النفحة المسكية في السفارة التركية، طبعة حجرية، ص 151.
(3) القشتالي، المصدر السابق، ص 197.
(4) إبراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب، البيضاء، 1985، ص 210.

الولي الصالح سيدي أبي الحسن الشاذلي... إلخ»[1].

«فأول من لقيته من أرباب الرحاب وركاب أعواد الكراسي والمنابر فاضل الأفاضل وكابر الأكابر الشيخ العالم الحديث أبو عبيد الله محمد بن جعفر رحمه الله تعالى قصد لقائه والأخذ عنه وقدمته وبدأت منه، وكنت من ملفوظ حامده ومحفوظ محامده... سمعت عليه تصانيف كثيرة وأجازني، وكتب لي بخط يده»[2].

وعلى هذا الأساس فإن ترتيب الرحلات انطلاقاً من العناوين التي تحملها أو من الأهداف التي قامت من أجلها لا تفي بالأغراض المطلوبة أي الترتيب الدقيق بالاعتماد على المضمون (أي مضمون الرحلة)[3]. لذلك نجد مثلاً رحلة التمكروتي رحلةً علمية أكثر منها رحلة سفارية، فمنذ اجتيازه حدود المغرب، فإن حديثه كان مركزاً بشكل كبير على من لقيه من العلماء والمشايخ الذين أخذ عنهم:

«قدوة علماء الإسلام أبو عبد الله بن عبد السلام... أخذت عنه شرحه لكتاب ابن الحاجب الفروعي، فقرأت وكتب لي وأجازني غير ما مرة وكتب لي بخطه وسمعت عليه بمنزلة جميع كتاب الموطأ للإمام مالك في مجالس كثيرة»[4].

وإذا كانت رحلة التمكروتي تعكس آراءه ومنظوره وطريقة نظرته للأشياء، فإن العناصر الأساسية التي أثرت في شخصه: اجتماعية ـ ثقافية ـ دينية... إلخ، تزكي ذلك، وإن كانت المعطيات البيوغرافية غير كافية أو منعدمة.. فالدكتور محمد

(1) علي التمكروتي، النفحة، ص 31.
(2) المصدر نفسه، ص 19، ثم ص 31.
(3) يمكن العودة في هذا الإطار إلى أطروحتنا:
El-Ghachi Mustapha: L'Image de l'Empire Ottoman à travers les recits de voyages français aux XVIIe-XVIIIe siecles. Doctorat, PAU, 1993 (2 émé partie; vol I).
(4) علي التمكروتي، النفحة، ص 44.

حجي يعرف التمكروتي بكونه جزولياً بكرياً وعالماً أديباً... كان يزاول التدريس بزاوية تمكروت[1] إلى أن استدعاه أحمد المنصور الذهبي لمهمة دبلوماسية إلى الباب العالي دون أن نعرف مضمون الرسالة التي كلف بحملها، ودون أيضاً أن تكون للتمكروتي أية مقدمات أو خبرة بهذا الميدان... والرحلة تعكس ذلك. فطابع الخوف والتردد والإحساس بالاغتراب... تميز شخصية التمكروتي خلال هذه المهمة[2]، وقد توفي عام 1003هـ/ 94 ـ 1595م.

وإذا ما عدنا إلى الرحلة فإن ملاحظاتٍ وإشكالات تفرض نفسها في هذا المقام:

أولاً: وما من شك في ذلك أن الرحلة قد تعرضت للبتر والضياع في العديد من الصفحات والذي يزكي هذا الاعتقاد وجود الأماكن الفارغة وضع فيها حذف: «فأصغت الأذن عند ذلك بحسن الاستماع إلى محاسن السماع فغنوا وأطربوا بألحانهم البديعة وأوتوا الأمداح النبوية والقصائد المولدية (حذف) هو الشيخ الماهر وحرك من السكون الجامد»[3]. «ونحن وراءهم نسير طرباً كالغصن المياد وانعطفنا راجعين متنزهين في صهوات الجياد فكان عيداً سعيداً مجدياً (حذف) يهدينا نوره يسعى بين أيدينا»[4].

ثانياً: إن نسخة النفحة التي تحكي وقائع ورحلة 1589 والتي جاءت منها نسخة الطبعة الحجرية المعروفة عندنا اليوم كان تاريخ نسخها عام 1716، وفي الصفحة الأخيرة: «انتهى بحمد الله تعالى وحسن عونه على يد كاتبه محمد بن عبد الرحمان الدرعي... وكان الفراغ منه بعد العصر من يوم الأحد التاسع والعشرين من صفر عام 1128هـ» الذي يوافق 1716م[5]، وجاء أيضاً حول هذه النسخة بأنها «النسخة التي صحح منها هذا الكتاب المسمى بالنفحة المسكية

(1) محمد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد الدولة السعدية، ج II، 1976، ص 548.
(2) حسن إبراهيم شحاتة، المرجع السابق، ص 432.
(3) علي التمكروتي، النفحة، ص 161.
(4) المصدر نفسه، ص 167.
(5) المصدر نفسه، ص 139.

في السفارة التركية»... هذا الكلام يدفع إلى الاعتقاد بأن الرحلة المتداولة حالياً هي عمل (مصحح) عن نسخة ترجع إلى عام 1716، والتي تعكس إلى حد ما طبيعة العلاقات المغربية العثمانية بعد عام 1708. إن هذه التساؤلات التي يطرحها الدكتور حسن إبراهيم شحاتة يربطها بطبيعة المعطيات التي يقدمها صاحب النفحة عن الدولة العثمانية ومجتمعها والتي حسب اعتقاده لا تعكس طابع العلاقات المغربية العثمانية خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر؟[1] ومع ذلك وفي غياب الوثائق التي تنفي أو تزكي هذا الاعتقاد بأن ما جاء في نسخة 1716 من معطيات حول الدولة والمجتمع العثماني إنما هي تعكس شخصية التمكروتي في أبعادها النفسية والاجتماعية. فالتمكروتي جاء به أحمد المنصور من مجتمع صحراوي ليقوم برحلة سفارية مرت كلها في جو نفسي مصحوب بالاغتراب، والخوف، والتردد... إلخ، ولذلك فلا نستغرب من حالات الاقتضاب التي تطبع الرحلة.

ثالثاً: أن المعلومات التي جاء بها التمكروتي في النفحة ليست كلها من وضعه بل ساقها من عند كل من: ابن عبد ربه وأبي البقاء خالد بن أبي خالد...[2].

رابعاً: إذا كانت رحلة التمكروتي من حيث هي رحلة سفارية تعكس استمرارية الاتصالات بين المغرب والعثمانيين على الرغم من ظروف الأزمة والصراع والمد والجزر التي كانت تميز هذه العلاقات خاصة وأن هذه الأخيرة لا زالت في طور التشكل، ولم تعرف بعد وضعاً نهائياً ـ عدو أو حليف ـ فإنه من خلال الرحلة لا يمكن أن نعرف بالضبط طبيعة الرسالة التي كان قد بعث بها أحمد المنصور إلى السلطان مراد ولا حتى الأسباب الداعية إلى ذلك. وإذا كانت السرية ميزة أساسية للرجل الدبلوماسي فإننا لا نعتقد أن التمكروتي قد تستر عن ذكر مضمون الرسالة التي كان يحملها بما يقتضيه مهام الدبلوماسي، بل لأنه كان فقط «مبعوثاً» «وحامل رسالة» ولم يكن سفيراً بالمعنى الذي تحمله الكلمة، وهذا ما تعكسه الرحلة من بدايتها إلى نهايتها إذ

(1) حسن إبراهيم شحاتة، مرجع سابق، ص ص 310 ـ 313/ 432 ـ 435.
(2) علي التمكروتي، النفحة، ص 32.

لا يحتمل الحديث عن هذا الموضوع إلا حيزاً ضئيلاً أمام كم المعلومات الواردة حول الزيارات والعلماء والمشايخ الذين لقيهم... إلخ، «ثم في اليوم الثالث من إقامتنا في المنزل الذي أعد لنا أذن لنا في الدخول على السلطان وإدخال الهدية عليه فدخلنا عليه في إيوانه... وناولنا كتب الخليفة السلطان مولانا أحمد الشريف الحسني، وهدية عظيمة مكافأة، وبعثوا معنا رسولين منهم»[1] وبعد انتهاء المهمة: «فلما حان وقت السفر وتيسّر أذن لنا في الدخول على السلطان للوداع، ودخلنا عليه في القبة التي سلمنا عليه فيها يوم وردنا على العادة كسانا كسوة جيدة رفيعة قبل دخولنا إليه فسلمنا عليه وخرجنا وناولنا أجوبة كتب الخليفة السلطان مولاي أحمد الشريف وهدية عظيمة مكافأة وبعثوا معنا رسولين منهم فخرجنا في حفظ الله وركبنا السفينة عشية يوم الأحد سابع شعبان من العام المذكور»[2].

وفي الأخير نشير إلى أن الرحلة تعكس ظروفاً صعبة رافقت التمكروتي طيلة سفره بحراً مروراً بمجموعة من المدن الجزائرية والتونسية والليبية حتى القسطنطينية، وهي كلها تشكل مراحل أساسية داخل الرحلة...

III ـ الدولة العثمانية من خلال التمكروتي:

تجدر الإشارة قبل التفصيل فيما قدمه التمكروتي عن الدولة العثمانية من معطيات إلى أنّ كل ما قدمه هذا الأخير يتميز بالاختزال والإيجاز... والواقع أن هذا الحكم يسري على أغلب الرحلات المغربية إلى داخل أراضي الدولة العثمانية وبشكل متفاوت زمانياً ومكانياً فهل مرد هذا إلى قلة الاهتمام المغربي بأحوال الدولة والمجتمع العثمانيين؟ أم عدم الإحساس بالغرابة أمام الآخر العثماني؟ أم لأن موضوع الشرق من صميم الاهتمام الغربي أو ما يسمى بالاستشراق؟

(1) المصدر نفسه، ص 101.
(2) المصدر نفسه، ص 109.

إن هناك اختلافاً كبيراً على هذا المستوى بين كتب الرحلات المغربية وكتب الرحلات الأوروبية، فإذا أخذنا على سبيل المثال فقط الرحلات الفرنسية إلى الأمبراطورية العثمانية خلال نفس الفترة، فإننا نجد مادة غزيرة ومفصلة عن المجتمع، والدولة والدين والحضارة... مدعمة بمجموعة من اللوحات (Econographie) التي تجسد هذا المجتمع[1].

إن هذا الحكم لا يقلل من قيمة الرحلات المغربية ومساهمتها في التعريف بالشرق ومكوناته الاجتماعية خلال الفترة الحديثة، والتمكروتي مثير للانتباه على هذا المستوى.

1 ـ نظام الحكم:

إن حديث النفحة عن بعض ملامح نظام الحكم العثماني جاء منذ بداية الرحلة عند حديث الرافعي عن السلطان العثماني الذي يمثل قمة الهرم السياسية: «ولما وردنا على السلطان أيده الله وجدنا عنده رسل العثماني الترك ملك بلاد الترك والروم سلطان البرين والبحرين»[2]، وإذا كان التمكروتي قد بدأ بالأوصاف السياسية والألقاب، فلأن ذلك مرتبط بالرقعة الجغرافية الشاسعة التي يحكمها السلطان العثماني والناتجة عن التوسعات... كما أن هذه الرقعة التي يحكمها السلطان يعرفها التمكروتي ببلاد الروم وعاصمتها القسطنطينية، هذا على الرغم من أنّ كون الدولة العثمانية كانت تشمل العديد من المناطق، والشعوب الأوروبية والأسيوية والإفريقية، على أن التمكروتي يقدم ذلك باعتباره مصدر فخر واعتزاز بالنسبة للعثمانيين: «وقسطنطينية قاعدة بلاد الروم وكرسي مملكتهم ومدينة قيصر وما زال من بها من المسلمين اليوم ينتسبون

(1) انظر الأطروحة المشار إليها سابقاً:
L'image de l'empire ottoman á travers les recits de voyages français aux XVIIe-XVIIIe siecles. OP cit troisème partie, vol I.

(2) علي التمكروتي، النفحة، ص 9. خلال القرن السادس عشر قام السلطان سليمان القانوني باستبدال قلب «سلطان الروم» بلقب «بدشاه الإسلام» أي إمبراطور الإسلام انظر برنارد لويس: «اسطنبول وحضارة الخلافة العباسية»، ترجمة رضوان علي، 1986، ص 60.

إلى الروم ويحبون هذه النسبة ويؤثرونها حتى أن الخط الجيد عندهم يقولون خط رومي»[1]. وعلاقة السلطان برعيته كما تقدمها النفحة هي علاقة حب واحترام تصل إلى مستوى التقديس: «ولسلطانهم في قلوبهم محبة عظيمة نجد كلاً من الرعية من المساكين الذين لا يعرفون السلطان إذا أكلوا طعاماً يدعون للسلطان ويطلبون من الله صلاحه وبقاءه وكذلك سائر أهل تلك البلاد في أسواقهم ومساجدهم الخطباء يخطبون بخطب فصيحة... وإذا اقترب دخول الإمام قام رجل منهم يقف ويتكلم بكلام طويل بلسان الترك الله يعلم يدعو لسلطانهم ويذكر مآثره ومآثر سلفه ويدعو لهم»[2].

وبخصوص ولاية العهد فإن التمكروتي لا يشذ عما نجده في الكثير من المصادر العربية والغربية كما أنه لا يضيف جديداً، ويبقى انتقال الحكم من السلطان المتوفى إلى ولي العهد مرتبطاً بقتل وإراقة دماء الإخوة الذين قد ينافسونه في الحكم: «وإذا مات والدهم أخفى الوزير موته وبعث إلى المدينة التي يكون بها ولي العهد فيقدم المدينة ليلاً ويدخل من باب البحر فيقتل إخوته تلك الليلة حتى الحوامل من نساء والده لا يؤخرن حتى يلدن ويخرجهن غداً مع والده مكفنين ويدفنهن فينفرد بالحكم والملك من غير منازع»[3].

إن المعطيات التي يقدمها التمكروتي حول السلطان العثماني تتميز

(1) التمكروتي، النفحة، ص 89.

(2) المصدر نفسه، ص 104 ـ 105.

(3) المصدر نفسه، ص 107. لقد عرف هذا الموضوع «بنظام قتل الإخوة» ويؤسس برنارد لويس هذه القاعدة على لسان السلطان محمد الغازي: «وأي واحد من أبنائي تسلم له السلطة يحق له أن يقتل إخوته، وذلك للاحتفاظ بنظام العالم. ومعظم العلماء يجيزون ذلك ولذا فعليهم أن يعملوا طبقه». وكان الأصل لهذا القانون مبدأ قديماً معهوداً، هو أن موت واحد أو أكثر من الناس أفضل من أن يترك العالم للفوضى «استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية»، مرجع سابق، ص 71 ـ 72. إن هذا الموضوع وبالرغم مما قيل حوله، فإن مسألة قتل الإخوة لم تشكل قانوناً وجب تطبيقه... فالمصادر العثمانية لا تقدم أسماء العلماء (المفتي) الذين أفتوا في هذا الموضوع، ولا تقدم نصاً في هذا الزعم.

بالعمومية ولا تفصح عن صورة واضحة فإذا كانت الصورة التي يقدمها التمكروتي عن السلطان هي صورة الفخامة والعظمة كما تظهر ذلك الألقاب والعلاقة بالرعية... فإنها أيضاً صورة دموية على اعتبار أن قتل الإخوة هو أحد أهم أسس الحكم في النظام العثماني...

في الواقع إن التمكروتي بخيل في معطياته حول السلطان، غير أن السلطان ليس كل شيء في نظام الحكم العثماني، فعلى الرغم من مركزيته فإن الصورة التي يقدمها التمكروتي عن نظام الحكم العثماني هي صورة دولة تقوم على النظام والأجهزة والإدارة. فبعد السلطان يأتي الصدر الأعظم الذي هو بمثابة الوزير الأول غير أن الوظائف التي يشغلها بتفويض من السلطان تجعل منه هو أيضاً سلطاناً بدون لقب أو بدون تسمية، وما يقدمه التمكروتي حول الصدر الأعظم يوضح ما ذهبنا إليه: «يكون الجميع على الوزير الأعظم في منزلة هو يفصل أمور المملكة ويمضيها وتصدر عنه أمورهم كلها، وسياسة مملكتهم مقررة بعدة قوانين مضبوطة وضوابط مكتوبة عندهم يتبعها الوزير ويفتي فيها ولا يحتاج أن يشاور السلطان ولا يطلعه إلا على أمر مهم»[1]، فالصدر الأعظم يتمتع إذن بامتيازات خطيرة تخوله الحسم في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والمالية... إلخ.

وإذا كان للصدر الأعظم سلطة مطلقة فإن باقي الوزراء أو رجال الدولة هم تحت تصرفه المباشر، ويقدم لنا التمكروتي هذه الشخصيات بشكل تراتبي في إحدى جلسات الديوان «Divan»: «ثم أمين بيت المال يعرض عليه مسائل واسمه دفتردار»[2]. إن الدفتردار هو المسؤول عن الشؤون المالية، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الصدر الأعظم، وتحت إمرته دفترداريين آخرين يساعدانه. وفي موضع آخر من النفحة يتحدث التمكروتي عن باقي عناصر أجهزة الدولة الرئيسية والكيفية التي يدخلون بها على السلطان: «... وقاضي الرملي أرفع

(1) علي التمكروتي، ص 104.
(2) المصدر نفسه، ص 101.

وأثبت من قاضي أناضول أول من يدخل على السلطان هذان القاضيان»[1] «ثم يؤذن للوزير الأعظم والثاني والثالث فيدخلون بعد دخول قاضي الرملي... وأناضولي... ثم رئيس الكتاب ورئيس بيت المال ولا يدخل غير هؤلاء ولا يرى السلطان غيرهم»[2]، غير أن هؤلاء لا يدخلون بشكل جماعي بل بشكل فردي في نظام لا يخرقونه وهو ما يعبر عن الانضباط والنظام والصرامة. «يدخل كل واحد منهم على فرده... ثم إذا دخلوا على السلطان لا يجلس أحد بين يديه بل يقف وقوف أدب قابضاً يده أحدهما على الأخرى كهيئتهم في الصلاة ولا يتكلم»[3].

وبخصوص مجالس الديوان التي تعقد تحت إشراف الصدر الأعظم فيحضرها عناصر أخرى من رجال الدولة مثل: رئيس الكتاب ومساعدوه، ويعرف هذا الأخير بـ «نشانجي» ويقوم بختم الأوراق الرسمية بطغراء السلطان «فما قبله أمره أن يضع فيه علامة السلطان يقولون بلسانهم النشان ويقولون للكاتب الذي يضعها نشانجي»[4].

إنها العناصر التي تشكل أعمدة الدولة يحدثنا التمكروتي عن أصلها وعن الكيفية التي يكونون بها. إن ما سيحدثنا عنه التمكروتي هو ما سوف يعرف بـ «الديوشرمة» أو الغلمان الذين تأتي بهم الإدارة العثمانية من المناطق المسيحية قصد التجنيد في الإدارة والجيش العثمانيين: «السلطان يجيئ من بعض بلاد الكفار الذين في طاعته أولادهم ويأتي من ذلك آلاف مؤلفة، يضم السلطان لداره ولديار وزرائه وجنده ما يختارونه من ذلك ويربونهم على

(1) المصدر نفسه، ص 102.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه، ص 103 ـ 104. إن النشانجي هو المصدر الرئيسي للقوانين القديمة للإمبراطورية ومسؤول عن صياغة قوانين جديدة، وإلى حدود القرن السادس عشر كان يختار دائماً من فئة العلماء، وبشكل ما سوف يعرف بسكرتارية الديوان» برنار كوسين، مرجع سابق، ص 123.

الإسلام ويعلمونهم الكتابة والقراءة ويقولون لهم «عجم غلمان» ثم بعدما تتميز عقولهم ويظهر النجيب من غيره يختارون من يرو فيهم أهلية لخدمة السلطان فيثبتونهم في ديوان الجند فمنهم من يكون جند السلطان كله...»[1]. وكما هو ملاحظ فإن التمكروتي لا يتوسع كثيراً في الحديث عن أجهزة الدولة الإدارية والعسكرية، وهذا ما يحول دون الخروج بصورة واضحة عن نظام الحكم العثماني خلال القرن السادس عشر خاصة أنه قرن القوة والازدهار. إن المعطيات التي يقدمها التمكروتي تكشف لا عن صورة نظام الحكم العثماني وإنما عن بعض ملامحه!!

في الأخير فإن التمكروتي يلحق بمجتمع القصر فئة خاصة بالسلطان ليس لهم دور غير تسليته، ولعل هذه العادة هي موروثة عن الأباطرة البيزنطيين: «فيتفرج في اللهو ولذاته وأموره في قصره هو وأهل وغلمانه وأناس صغار قصار القامة فيضحكونه ويلعبون بين يديه يؤتى بهم إليه أينما وجدوا في بلادهم ولا يدخل عليه ولا يراه غيرهم وغير الوزراء المذكورين...»[2].

2 ـ المجتمع:

يكاد يغيب المجتمع كلياً في رحلة التمكروتي، إذ لا يقدم إلا فقرات هزيلة لا تفصح عن بنية ومكونات وأحوال المجتمع العثماني... فالتمكروتي يحدثنا عن نوعين من المجتمع، مجتمع الأغنياء والأعيان، وقد قدم لنا صورة عنه عند حديثه عن بيت أحد الوزراء الذين استضافوه: «يفرشون الفرائش الرفيعة المثمنة من الحرير وغيره، والنار توقد في طرف الفراش، وقد دخلنا منزل رجل من وزراء السلطان وبنت السلطان وزوجته فأضافنا بأنواع الأطعمة وألوانها المختلفة وأشربة سكر وعسل مطيبة بأنواع الطيب ومجامير العود والعنبر على اليمين واليسار، وماء الورد والزهر

(1) علي التمكروتي، ص 107.
(2) علي التمكروتي، ص 103 ـ 104.

الممسك يرش علينا وهو على فرش وصفف وسايد الحرير والديباج المذهب المرصع بأنواع الأحجار وغيره والحيطان ملبسة بمثل ذلك الشيء لا قيمة له ولا ثمن والنار توقد مع ذلك كله في البيت، والغلمان والأعلاج من الجيش والروم وقوفاً صفوفاً أمامه كل واحد لا يشبه الآخر في الحسن والجمال عليهم قفاطين وأقبياء مختلفة الألوان من الديباج والركاض لباس الواحد لا يشبه لباس الآخر يدبرون أمره...»[1]. إن هذه الفئة المجتمعية حسب «النفحة المسكية» تنحدر من عجم غلمان الذين يربون للمهام الكبرى للدولة «... فمنهم يكون جند السلطان كله من الوزراء ومن دونهم»[2].

ثم مجتمع البسطاء أو العامة المكون من الأتراك، الذين يزاولون الحرف والصنائع ولا يعينون في أي منصب من مناصب الدولة، والملاحظ على التمكروتي أنه يربط حالة هذا المجتمع بالوضعية الاقتصادية: «... إن تلك المدينة ضيقة المعاش... ولو كانت كثيرة الأموال ما رأيت أحرص على الدنيا ولا أكثر جمعاً لها منهم، يخدم أحدهم من يطمع أن ينال منه أو معه ولو فلساً واحداً ويتبعه ويسعى في أغراضه ما دام طامعاً فيه ويسافر في خطر البحر والبر إلى بلاد بعيدة ويقوده الحرص والطمع ولا عليه في ذلك ولو أهدى لأحدهم ما يساوي درهماً واحداً قام على ركبته وأخذه بين يديه جميعاً وجعله على رأسه تعظيماً للهدية وللمهدي، ومن طلب منه معروفاً لحاجة يشتريها يعطيها له ويتركها عنده ولو شهراً أو شهرين حرصاً على البيع وجمع المال ثم إذا وقع البيع وقدم المشتري وطلب الإقالة أقالوه لا يمتنعون منه ولو بعد مدة ما لم يأخذ الثمن...»[3] وعلى الرغم من هذه الوضعية الغريبة فإن التمكروتي يعتبر الأتراك «معظمون للدنيا وعارفو قدرها ومتمتعون بها باللباس الرفيع والأكل الموسع...»[4].

(1) علي التمكروتي، ص 99 ـ 100.
(2) علي التمكروتي، ص 107.
(3) علي التمكروتي، ص 105 ـ 106.
(4) علي التمكروتي، ص 106.

وقد صور لنا التمكروتي إحدى الحالات التي كانت تميز المجتمع العثماني وهي تعايش الأجناس والأقليات: «وأما تزوج الحرائر وطلب الأولاد فهم أزهد الناس في ذلك وإنما عندهم الحرائر والمملوكات من بنات الروم والشراكسة والصقالبة والمجوس والمماليك عندهم أفضل من أولادهم وأعز بكثير يزوجونهم بناتهم وحتى السلطان لا يزوج بناته إلا لمماليك...»[1].

ونختم الحديث عن المجتمع بهذه الصورة التي يعرضها التمكروتي عن وضعية العامة والمكونة أصلاً من الترك «وأما الترك فإنهم لا يدخلون تركيا في جندهم ولا يثبتونه في ديوانهم ولا يقبلونه أصلاً وإنما يتعيشون في المدينة بحرف خسيسة من الحمل على ظهورهم على برادع يحطونها على ظهورهم كالبغال يحمل الواحد منهم ما يحمل الجمل...»[2].

3 ـ قيمة الدين والعلم والعلماء:

نشير في البداية إلى أن الجانب الديني يحتل جزءًا كبيراً داخل الرحلة... ولا غرابة في ذلك ما دام تكوين التمكروتي تكويناً دينياً، وشخصيته شخصية دينية، إلا أن هذا الموضوع في علاقته بالدولة العثمانية لم يتحدث عنه التمكروتي إلا بشكل مقتضب، فأول ما بدأ به هو مذهب الدولة العثمانية الديني، وهو المذهب الحنفي «ولقينا في هذه المدينة من فيها من الفقهاء والعلماء وأكثرهم حنفيون وبعض من فقهاء مصر الشافعين. وأما مذهب مالك لا يذكر ولا يعرفونه وكتبه إذا وضعت هناك تباع بأرخص ثمن وأهل تلك البلاد كلها على مذهب أبي حنيفة»[3]. ونص التمكروتي هذا كما هو ملاحظ لا يتعلق بالمذهب الديني للدولة العثمانية فقط وإنما هو يعكس نوعاً من تراتبية المذاهب وموقفها من بعضها البعض. كما يتضمن صورة وموقفاً من المذهب المالكي داخل المجتمع العثماني.

(1) المصدر نفسه.
(2) علي التمكروتي، ص 107.
(3) علي التمكروتي، ص 105.

ولقد جاء حديث التمكروتي عن الجهاد أو الفتوحات العثمانية عرضياً فقدم العثمانيين كمجاهدين: «والجهاد عندهم قائم مع الكفار على الدوام يسبون بناتهم ونساءهم وأولادهم ويجلبونهم إلى أسواق المدن، والسلطان يجيئ من بعض بلاد الكفار الذين تحت طاعته أولادهم»[1].

والأتراك العثمانيون حسب التمكروتي كثيرو الذكر والصلاة على النبي «ويعجبني منهم مبالغتهم في الصلاة على النبي ﷺ، ويلتفت الخطيب عند الصلاة على النبي ﷺ إلى يمينه يواجه من على يمينه من الناس ويصلي على النبي ﷺ صلاة بليغة بصوت جهيز بخشوع وخضوع ثم يلتفت إلى اليسار»[2].

ومن بين صور التدين العثماني وإسلامه ما ذكره التمكروتي «... والمؤذنون من حين يدخل الناس إلى الجامع يوم الجمعة حتى يدخل الإمام وهم يقرؤن آيات من القرآن وسوراً بصوت رقيق حنين مبين مرتل يظن من سمعهم ولم يرهم أنهم صبيان صغار...»[3].

إن من بين ما يميز الدولة العثمانية تنظيمها وتقنينها للحياة الدينية، وهو الأمر الذي لم تقم به أية دولة إسلامية من قبل[4]. وإذا كانت رحلة التمكروتي رحلة علمية أكثر منها رحلة سفارية، فلأن ذلك راجع إلى الأولوية والاهتمام الذي أولاه العلم والعلماء منذ مغادرته المغرب... وعند وصوله إلى إسطنبول تابع التمكروتي في إعطاء الأولوية لما هو علمي أو ثقافي من خلال التركيز على الرموز المعبرة عن ذلك: كالمساجد، والمدارس والزوايا... إلى غير ذلك: «وبهذه المدينة كهيئة مدارس والزوايا يقولون بلغتهم التمكية للواحدة يبنون فيها بيوتاً لطلبة العلم والغرباء يطعمون فيها

(1) التمكروتي، ص 105.
(2) المصدر نفسه، ص 104.
(3) المصدر نفسه، ص 105.
(4) أورهان كولوغو: أهمية الموروث التاريخي العربي العثماني وتأثيره في العلاقات العربية العثمانية» مجلة المستقبل العربي، عدد 195/ 1994، ص ص 93 ـ 103.

الطعام على الدوام ليلاً ونهاراً...»[1].

وإذا كان التمكروتي يحدثنا عن تدريس العلم بجميع فروعه باسطنبول، فإنه في الواقع لا يتحدث إلا عن العلوم المتعلقة بالشؤون الدينية: «وفقهاؤهم يدرسون فقههم والتفسير والنحو والتعريب والبيان وعلم الكلام وغيرها...»[2].

ومن بين صور الحياة العلمية التي يقدمها التكروتي عن عاصمة العثمانيين حديثه عن ثروة الكتب التي تزخر بها اسطنبول: «والكتب بهذه المدينة لا تعد ولا تحصى ولا نهاية لها والخزاين والأسواق مملوءة بها، جلب إليها كتب كل بلد...»[3].

4 ـ الحضارة والعمران:

وعلى غرار ما فعله باقي الرحالة خلال هذه الفترة فقد أولى التمكروتي اهتماماً خاصاً لمعالم الحضارة والعمران بهذه المدينة العريقة: ذات الهويتين: الإسلامية والبيزنطية... يقول التمكروتي واصفاً إياها: «والمدينة العظمى على يمين المرسى يسمونه اسطنبول، وهي مدينة مسورة بخارج أسوارها أرباط وديار وبناء متصلة يبنون في وسط ماء البحر ويردمونه ويرفعون البناء على رأسها ويسكنون فيه، والديار متصلة كذلك طالعة مع سفح البر متراكمة فوق بعضها البعض ومرساها قل ما يوجد في الدنيا مثله سعة وعمقاً واستمكاناً من الأرياح كلها ولو اضطرب البحر وعظم موجه أكثر ما يكون قل ما يتحرك فيه الماء...»[4].

ولقد جال التمكروتي بعينيه في هذ المدينة فأعطانا وصفاً شبه مفصل لمعالمها الدينية والتاريخية...» «وفيها جوامع ومساجد عامرة بذكر الله»[5] أما

(1) علي التمكروتي، ص 101.
(2) المصدر نفسه، ص 108.
(3) التمكروتي، ص 108.
(4) التمكروتي، ص 90.
(5) المصدر نفسه.

الحجر فلا يبني به إلا القليل من الأكابر والأغنياء. أما بخصوص الأزقة والمنازل... «وأزقة هذه المدينة كلها مفروشة بالحجر واسعة الطرق والدكاكين، وبناء ديارهم ضعيف أكثره بالعود لكثرته عندهم»[1]. فهي كما يقول التمكروتي: «لا تعد ولا تحصى فيها من كل شيء مما يذكر من متاع الدنيا وما يقول الإنسان لو اجتمع أهل الأرض على أخذه لوسعهم وفضل عنهم»[2] وهذا ما يعكس حالة الغنى والترف والازدهار الاقتصادي الذي كانت تعرفه الدولة العثمانية خلال هذه الفترة من القرن السادس عشر.

وبفعل المناخ الشديد البرودة فإن الأتراك يلجأون إلى إيقاد النار لمواجهة البرد القارس «وهذه المدينة بل تلك البلاد كلها شديدة البرد غاية حيث يلجئهم ذلك إلى إيقاد النار في كل بيت على الدوام ليلاً ونهاراً في فصل الشتاء كله لا يقدر أحد أن يفارق النار في منزله يفرشون الفرائش الرفيعة المتممة من الحرير وغيره والنار توقد في طرف الفراش»[3]. ولقد أعجب التمكروتي بمساجد هذه المدينة، حيث أعطانا بعض أوصافها وملامحها، فقد حدثنا عن مسجد السليمانية الذي شيد خلال 1550 ـ 1556 على يد المهندس سنان: «مسجد السليمانية الذي بناه السلطان سليمان ودفن فيه شبيه بآية صوفية في بناءها ووضعها»[4]. ويرى المؤرخ البريطاني برنارد لويس أن هذا المسجد يمثل من خلال هيكله وطريقة بنائه مدى تأثير الإسلام التركي، وهو يعكس التقاء كل التيارات الفارسية والبيزنطية، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن الطابع العثماني يلاحظ بصورة واضحة[5].

وإلى جانب هذا المسجد حدثنا التمكروتي عن مساجد أخرى على رأسها مسجد آية صوفيا: «وفيه مساجد وجوامع عامرة بذكر الله. من أعظمه

(1) المصدر نفسه، ص 99.
(2) المصدر نفسه، ص 91.
(3) المصدر نفسه، ص 99.
(4) التمكروتي، ص 94.
(5) برنارد لويس، استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية، مرجع سابق، ص 138.

المسجد الذي على باب قصر السلطان يقولون له آية صوفيا هي من البنيان القديم الذي هو من أعجب أبنية الدنيا وأعظمها... كان قبل الإسلام كنيسة عظيمة على الضخامة التي بالقدس... قيل إنه بناها آصف بن برخيا ولد خالة النبي سليمان لكون بنائه أشبه ببناء الجن والبشر يعجز عن ذلك»[1]. وواضح مما يقوله التمكروتي أن عنصري الأسطورة والخيار من مكونات نظرته للآخر... والواقع أن سحر الشرق قد جرده من واقعيته.

ويعكس الوصف الذي قدمه التمكروتي لبعض معالم آية صوفيا الافتتان بالشرق وروائعه: «وفي وسط المسجد قبة عظيمة واسعة جداً عالية مفرطة في العلو مرفوعة على قواعد مبنية بناءً ضخماً منحوتة كأنها أصراف شواهق كالجبال وأساطين من رخام مجزع ملون عالية في الهواء.. أيضاً بتلك القبة العظيمة قباب أخرى دائرة، بها من وراء تلك القواعد وأساطين وهي أخفض سقفاً من الوسطى لكون سطحها طبقة أخرى يصلي الناس فيها ويشرف منها على القبة الوسطى في دربوز دائر بها خارج في هوائها مرفوع على أعمدة جديدة من الحائط... وفي السفلى قناديل زجاج توقد في ليالي رمضان دائر بالقبة ثلاثة مساطير، وأرض هذا المسجد كله منقوش بأنواع النقوش المختلفة الصنعة والألوان لا يشبه بعضها بعضاً، فائقة الحسن غريبة الترصيع. قد أفرغ على ذلك الذهب الذائب... وفي المسجد من الذهب والزجاج ما لا يحصى ولا يحاط بعدها ومنبرها عال مرتفع في الهواء منحوت كله من حجر واحد من رخام أبيض صاف، في أعلاه قبة مذهبة ومحرابة أيضاً منحوت من رخام دائر به مصاحف قرآن»[2].

وتعتبر القصور إحدى المعالم الرئيسية لمدينة اسطنبول، فالتمكروتي قد أعطانا صورة عنها، وبدأ بقصر السلطان الرئيسي: «وفي رأسها الداخل في البحر قصر السلطان يسمونه بلغتهم السراية قصر واسع جداً فيه مساكنه ومساكن غلمانه وليس معه غيرهم ورياضه ومنتزهاته وإيوانه، وفيه خوخات يخرج منها

(1) التمكروتي، ص 91.
(2) المصدر نفسه، ص 92.

البحر وبنى له على بعضها مجالس وقباب مزروعة منسقة يجلس فيها أحياناً مع غلمانه»[1]. وإلى جانب هذا القصر توجد قصور أخرى يقول التمكروتي عند حديثه عنها: «وللسلطان سراية أخرى عن السليمانية يكون فيها ما يختارونه من بنات الكفار يجلبنهن من بلادهم وعليهم قيمات من نساء أمينات يؤدبهن ويعلمهن ما يصلح به لخدمة السلطان ثم يرفعون من تعلم منهن وتأدب لقصر السلطان»[2]. وفي الخلاصة فإن في هذه الرحلة التي دامت سنتين وتضمنت صورة عن الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر، لا تقدم سوى بعض تفاصيل وجزئيات الصورة، ولم يقدّم المؤلف لنا صورة شاملة ومفصلة عن هذه الدولة، ولذلك كانت الصورة التي قدمها لنا هي بمثابة لوحة فنية لم تكتمل بعد!؟ فالجوانب التي حدثنا عنها التمكروتي لخصها لنا تلخيصاً فلم يحدثنا عن النظام السياسي العثماني إلا من خلال حديثه عن السلطان، والصدر الأعظم صاحب السلطة والنفوذ أو السلطان بدون تسمية!!!؟

أما عن الجانب الاجتماعي الذي يكاد يغيب فلم يقدم لنا سوى نظرات تتحدث عن الأغنياء والعامة دون أية تفاصيل أو وضوح، ونفس الشيء ينطبق على الجانب الديني والعلمي والحضاري وإن كان بشكل متفاوت عن الجوانب السابقة الذكر.

كما أننا نسجل في هذا الصدد أنه بالرغم من طول الفترة التي قضاها التمكروتي في قلب الدولة العثمانية، فإنه قد أغفل الحديث عن العديد من الجوانب والشخصيات التي كانت تحظى بأهمية خاصة داخل أجهزة الدولة، فإذا كان قد حدثنا عن المجتمع الحضري، فإن مجتمع البادية يغيب كلياً في رحلته فهل كان المجتمع العثماني حضرياً بالدرجة الأولى؟ هذا أمر مستبعد.

كما أنه لم يحدثنا عن الحياة الاقتصادية، وإن كان قد أعطانا بعض ما يدل على أوج الدولة العثمانية (ق 16) وما من شك أن للاقتصاد دوراً في

(1) التمكروتي، ص 95.
(2) المصدر نفسه، ص 96.

ذلك.

على مستوى آخر فإن التمكروتي عند حديثه عن التدين العثماني والعلم والعلماء بل وحتى أجهزة الدولة، فإنه لم يحدثنا عن أهم شخصية في هذا المجال، ألا وهو المفتي (شيخ الإسلام) الذي كان يشكل مرجعاً دينياً وسياسياً في أهم القضايا التي تواجهها الدولة، بل تتحدث الكثير من المصادر عن الاحترام الذي كان يكنه السلطان للمفتي، وكان الشخص الوحيد الذي كان السلطان يقوم ويتقدم خطوات للسلام عليه[1]. فلماذا لم يوله التمكروتي أي اهتمام أم أنه كان يجهل بوجود هذا المنصب الخطير؟!

فضلاً عن ذلك كله فإن هناك جوانب عديدة غابت نهائياً في الرحلة، كالوقف، والحياة اليومية ودور الرجل والمرأة والأطفال... إلخ.

ومهما يكن فإن كتاب **النفحة** لا يخلو من قيمة تاريخية تتعلق بالعلاقات المغربية العثمانية، وبصورة الدولة العثمانية كما رآها مغربي من النخبة المثقفة للقرن السادس عشر، لذلك فلا غنى عن هذا المصدر في معرفة أحوال هذه الدولة في أوج ازدهارها.

على أن هناك مسألة هامة تفاجئنا عند حديث التمكروتي عن أوضاع منطقة شمال أفريقا، وتتعلق بأوضاعها المزرية، وتشوق سكانها إلى حكم شرفاء المغرب؟ وما من شك أن هذه المسألة تثير أكثر من سؤال، فإذا كان الأمر كذلك لماذا لم يتوجه سكان هذه المناطق بطلب التدخل المغربي بدل التدخل العثماني لمواجهة الغزو الأوروبي؟! ثم هل يتطابق تصريح التمكروتي مع أهداف مهمته الدبلوماسية؟ ثم في الأخير أو ليس هذا ما دفع بالدكتور حسن إبراهيم شحاته إلى الاعتقاد بأن الرحلة تعكس العلاقات المغربية

(1) انظر: Deshayes, (de cournemin) voyage du levant fait par le commandant du Roi en l'année 1621. Paris 1624-1632-1645. PP. 245-246.

أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى، ت أ. عبد الكريم الفيلالي، مطابع فضالة المحمدية، 1967، ص 111.

العثمانية خلال فترة حكم المولى إسماعيل والتي تتزامن وفترة كتابة النسخة المتداولة حالياً. وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن الرحلة قد خضعت لبعض التغييرات؟ وفي اعتقادنا أن تصريحات التمكروتي السابقة الذكر لا تتطابق والمهمة التي تكلف بها، وهذا له أكثر من مغزى.